

السيرة النبوية في كتب المسعودي وفي كتاب البدء والتاريخ دراسة تقويمية

د. عبد العزيز بن سليمان المقبل*

الملخص:

تزخر المكتبة الإسلامية بما لا يُحصى من المصادر التي تناولت سيرة الرسول ﷺ، وتتفاوت في قيمتها العلمية ومدى الحاجة إليها، واستجابتها لحاجات عصرها الذي كُتبت فيه، وحجم الإضافة العلمية الذي قدّمته، وإنّ الاجترار والتكرار الذي صبغ العديد من المصنّفات القديمة انعكس على مؤلفات الكثيرين في هذا العصر، ولا بدّ للّهوض بعلم السيرة من تقويم أعمال السّابقين، سلبيًا وإيجابيًا؛ لفوائد جمّة، وقد تمّ انتقاء عينة من المصادر التي كتبت في التاريخ العامّ، بسبب ما دار حولها وحول المصنّفين لها من جدل، فظهر أنّ المسعودي ليس بذاك السوء الذي وُصِفَ به، وكتابته في السيرة لم تُصبغ بما نُزب به من التّشيع الغالي واختلاق الأخبار، ولطريقته في عرض السيرة تميّز انفرد به، وإنّ لم يضيف معلومات جديدة، أمّا كتاب البدء والتاريخ فمصنّفه مختلف فيه، واستظهر الباحث احتمالات عدّة، من بينها احتمال أنّ يكون الجزء الأكبر منه للمسعودي، وظهر أنّ قسم السيرة فيه لا يبتعد كثيرًا عما جاء في كتابات المسعودي، بل ويتشابه في كثير من المواطن إلى حدّ التّطابق أحيانًا، ولكن له انفردات جيدة.

الكلمات المفتاحية: السيرة النبوية؛ المسعودي؛ مروج الذهب؛ التنبيه والإشراف؛ البدء والتاريخ.

Abstract:

The prophetic biography in the books of AL-Masoudi and in the book The beginning of history Evaluation study

* - قسم التاريخ كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

The Islamic library replete with countless sources that dealt with the biography of the messenger (PBUH). These sources vary according to their scientific value and the need for them and their responsiveness to the need of the age in which they were written and the size of the scientific addition that they have presented. The rumination and the repetition which have characterized the old works have been reflected on many of the books of this age. There must be an advancement in the science of the biography by evaluating former works positively and negatively for many benefits.

A sample has been selected from the sources which have been written in the general history. The argument which has been done on these sources has shown that AL-Masoudi was not so bad as he was described with sectarianism and differences of news. He has his own way in presenting the biography though he didn't add new information. With regard to the book 'The beginning and history' there are different views about his classifier. The researcher has shown many possibilities one of them is that the biggest part of the book refers to AL-Masoudi and it has appeared that the section of the biography is not different from the writings of AL-Masoudi. Furthermore, there are similarities in many things to the extent of symmetry but they have good uniqueness.

Key words : The prophetic biography ; the books of AL-Masoudi; Maqudisi

مقدمة:

إنّ دراسة نتاج السّابقين في فروع العلم له فوائده العظيمة التي لا تخفى، وفي مجال السّيرة تظهر الحاجة الملحة لتحقيق أغراض متعددة، منها على سبيل المثال: إدراك الكَمِّ الذي خَلّفه علماء المسلمين في هذا الباب، وفائدته، وتقويمه، ومدى الحاجة إليه، ومقدار الإضافة أو التّكرار، وأغراض التّصنيف التي دفعتهم للكتابة واتجاهاتهم، والنّقد الظّاهري السّلي والإيجابي للمصادر؛ لمعرفة قيمة تلك

الكتب، وتصحيح بعض المفاهيم عنها سلبيًا أو إيجابًا. وهذا النوع من الدِّراسات الذي يُركِّز على المناهج والاتجاهات والاستقراء والتَّحليل هو الإضافة المهمَّة - من وجهة نظري - للدِّراسات التَّاريخية المعاصرة؛ لأنها قواعد ضرورية لفهم وقائع التَّاريخ فيما هو أقرب للحقيقة، ولتطوير البحث التَّاريخي بدلاً من مجرد جمع النُّصوص في موضوعات محددة، ومن ينظر فيما يُكتب من التَّاريخ المعاصر يتيقَّن أنَّ الانقياد لما كُتب في المصادر التَّاريخية يحتاج إلى غريبة طويلة.

إنَّ كثيرًا من المصنِّفين السَّابقين صبغوا كتاباتهم التَّاريخية بميولهم، ومن خلال تجربتي في دراسة كثير من الكُتَّاب أرى أنَّه من الإجحاف - في أغلب الأحيان - إعطاء أحكامٍ عامَّة على الكاتب وعن الكُتب، وتفصيل هذه المسألة يطول، ولكن في هذا البحث أتهم المسعودي مثلاً بالتَّشيع الغالي واختلاق الأخبار، ولكن عند دراسة قسم السِّيرة من كتاباته لا نجد أثرًا لهذه الاتهامات، وقد يصدِّقُ شيء منها في أجزاء أخرى من كتاباته، ولكن لا يعني طرح جميع ما كُتِبَ بناءً على ما ثبت عليه في مواضع أخرى من كتابه، وإنَّما يُستفاد مما لم يصبغه بميوله، وهذا هو القسطاس المستقيم، ولا يسلم بشرُّ من الهوى والميل، إلا من عصم الله سبحانه وتعالى.

واخترتُ كُتب المسعودي مع كتاب البدء والتَّاريخ؛ نظرًا للتَّشابه الشَّديد بينها في قسم السِّيرة النَّبوية، والمصنفان متعاصران كذلك، ولما تميل إليه نفسي من أنَّ أصل كتاب البدء والتَّاريخ للمسعودي، أو أنَّ قسم السِّيرة فيه أو أغلبه مأخوذ من كُتب المسعودي، كما أنَّ السَّبب في ذكر المسعودي في العنوان وعدم ذكر مُصنِّف البدء والتَّاريخ هو الاختلاف فيمن كتبه، كما سيأتي شرحه.

وحظيت كتابات المسعودي وكتاب البدء والتَّاريخ بالدِّراسة من قَبْلُ - كما سيأتي ذكره - ولكن تخصيص قسم السِّيرة بالدِّراسة هو الجديد في هذا البحث، ولعل أُمير الكتابات عن المسعودي هي أطروحة الدكتوراه لسليمان السَّويكت، وفيها تميّز وعمق، واختصرتُ عليَّ جهدًا في نقاط متعددة، ولكنَّ الرِّسالة تتحدث عن

مجملى شخصىة المسعودى وكتاباته التاريخىة، ونحوها أطروحة دكتوراه محمد السىة البساطى عن كتاب البدء والتأرىخ، وهى لىست بقوة كتابة السوىكت، وعلما مأخذ يأتى ذكر بعضها، كما تعرض عمّار نصّار للمصنّفىن فى أطروحة للدكتوراه والى بعنوان: (تطور كتابة السّىرة النبوىة عند المؤرخىن المسلمىن حتى نهایة العصر العباسى)، وسجّل استنتاجات جىة استفتدت منها، ولكنّه ركّز على ما ىتعلق بالتّطور فى الكتابة، ولى تعلیقات لم أوافقه علما، مذكورة فى أماكنها.

واستخدمت لفظة (تقوىم) بدلاً من (تقوىم)، خروجًا من الجدال الطویل فى أصل الأخرىة، وعدم تجویز الأعلبىة استخدامها لغویًا؛ فلا أصل لها فى معاجم اللغة العربىة، وإن كان مجمع اللغة العربىة فى القاهرة قد أجازها مصطلحًا فى بیان القىمة، بدلاً من (التقوىم) الذى ىرى بعضهم أنّه للتّعدىل¹، وإن كان الفریق الأول ىرى أنّه یؤدى إلى المعنىن²، ولا ىخفى أنّ مقصد البحث هو بیان قىمة ما جاء فى كتابات المسعودى وما فى كتاب البدء والتأرىخ عن السّىرة النبوىة. والله الموفق والهادى إلى سواء السّبىل.

أولاً: كُتب المسعودى، أبو الحسن على بن الحسىن بن على (ت 345هـ)³، وله عدة كتب، تطرق فىها للسّىرة النبوىة، هى:

- (1) كتاب «أخبار الزّمان ومن أباده الحدّثان من الأمم الماضىة والأجىال الخالىة والممالك الدّائرة».
- (2) كتاب «الأوسط فى الأخبار».
- (3) كتاب «فنون المعارف وما جرى فى الدّهور السّوالف».
- (4) كتاب «الاستذكار لما جرى فى سالف الأعصار».
- (5) كتاب «مُروج الذهب ومعادن الجواهر».
- (6) كتاب «التّنبیه والإشراف».

أمّا الأول والثّانى فمفقودان، وقد ذكرهما المسعودى نفسه فى مقدمة كتابه «مروج الذهب» وصرّح باشمالهما على السّىرة النبوىة⁴، وقال فى معرض حدیثه عن السّىرة: "وقد أتىنا فى كتابنا أخبار الزّمان والكتاب الأوسط على ماكان فى سنة من مولده علیه الصّلاة والسّلام إلى مبعثه، ومن مبعثه إلى هجرته، ومن هجرته إلى

وفاته"⁵.

والثالث والرابع مفقودان أيضًا، وصرّح بأنّه فصّل فيهما أخبار الغزوات والسّرايا بالأسانيد⁶، وفي ((فنون المعارف)) ذكر كذلك أخبار رُسل الرّسول ﷺ إلى الملوك والأمراء⁷.

وقد ذكر ابن حجر أنّ كتب المسعودي "عزيزة إلا المروج فقط اشتهر"⁸، أي ليست متوفرة، ولم يصلنا إلا كتاباه الخامس والسادس، وقطعة منسوبة إليه من كتابه الكبير ((أخبار الزّمان))، ويرى بعضهم أنّه الجزء الأول فقط⁹، وقد طبّع الصّاوي كتابًا باسم ((أخبار الزّمان)) كُتب على مخطوطته أنّه للمسعودي، ووقف فيه على غرق فرعون، مما يعني أنّ الكتاب ناقص وغير شامل؛ لما ذكره المسعودي نفسه في وصفه لكتابه هذا في مواضع من كتابيه ((مروج الذهب)) و((التنبيه والإشراف))؛ لذا فيرى محققه أنّ هذه القطعة ربما تكون جزءًا من الكتاب الكبير، أو مختارات منه¹⁰، أو قد تكون كتابًا آخر للمسعودي¹¹. ولكن بعض الباحثين يُشكّكون في صحة نسبة هذه القطعة للمسعودي، ولهم أدلة قوية على رأيهم، بل جميع المخطوطات التي تنسبُ هذه القطعة للمسعودي هي نفسها التي طبّعها الصّاوي¹².

وعلى كل حال فالذي يهمننا منه قسم السّيرة وليس له وجود في هذه القطعة. كما توجد قطعة يُظنُّ أنّها من كتاب ((الأوسط)) في مكتبة أكسفورد¹³. والمسعودي يُحيل أحيانًا على بعض كتبه بأسمائها في تفصيل بعض أحداث السّيرة، وقد يكتفي بالإشارة العامة إلى كتبه الأخرى، وذلك مثل قوله في مطلع حديثه عن السّيرة في كتابه ((التنبيه والإشراف)):"قد ذكرنا فيما سلف من كتبنا تواتر النّدارات، وما ظهر في العالم من الآيات المؤذنة بمولد نبينا ﷺ ونبوته ... فأغنى ذلك عن إعادة شيء منه في هذا الكتاب؛ لشرطنا فيه على أنفسنا الاختصار والإيجاز"¹⁴، وقال في قصة كعب بن مالك: "وقد أتينا على ما كان بينه وبين هرقل ملك الرّوم من المراسلات ... فيما سلف من كتبنا"¹⁵، مما يعني أنّ في كتبه الأخرى عن السّيرة ما ليس في كتابيه الآتين.

وأحيانًا يذكر اسم الكتاب الذي فصّل فيه المسألة، مثل قوله عن نسب

الرّسول ﷺ: "وقد استقصينا شرح ذلك وما قيل فيه من الوجوه في كتاب الاستذكار لما جرى في سالف الأعصار"¹⁶.

وقال عند إيراده لاستخلاف الرّسول صلى عليه وسلم علي بن أبي طالب على المدينة في غزوة تبوك: "وقد ذكرنا السّبب الذي له ومن أجله خلّفه، وسبب تخلف عبد الله بن أبيّ فيما ذكرنا في كتاب الاستذكار لما جرى في سالف الأعصار"¹⁷، ومثل قصة محاولة المنافقين قتل الرّسول صلى عليه وسلم في غزوة تبوك¹⁸.

والكتاب الخامس: ((مروج الذهب ومعادن الجوهر)) مطبوع مشهور¹⁹، وهو اختصار لكتابه ((أخبار الرّمان)) و((الأوسط في الأخبار))، قال المسعودي: "ورأينا إيجاز ما بسطناه، واختصار ما وسّطناه، في كتاب لطيف نُودِعُهُ لِمَع ما في ذُنُوك الكتابين مِمَّا ضَمَّمَهُمَا، وغير ذلك من أنواع العلوم، وأخبار الأمم الماضية، والأعصار الخالية، مما لم يتقدم ذكره فيهما"²⁰.

وذكره ابن النّديم²¹: ((مروج الذهب ومعادن الجوهر في تحف الأشراف والملوك وأسماء القرباء))، وعند ياقوت²² والذهبي²³: ((مروج الذهب في تحف الأشراف والملوك))، ومرة أخرى ذكره الذهبي²⁴: ((مروج الذهب في أخبار الدُّنيا))، ومثله السُّبكي²⁵، وبعضهم اكتفى بذكره ((مروج الذهب)) فقط²⁶.

أما المصنف فقد نصَّ على اسمه في مقدمة كتابه فذكره: ((مروج الذهب ومعادن الجَوْهَر))، وعلَّل التّسمية بقوله: "لِنَفَاسَةِ ما حواه، وَعِظَمِ خَطَرِ ما استولى عليه من طوابع بوارع ما تضمّنته كتبنا السّالفة في معناه، وعُزْرِ مؤلفاتنا في مغزاه، وجعلتُهُ تُحَفَةً للأشراف من الملوك وأهل الدِّريّات؛ لما قد ضَمَّنْتُهُ من جُمَلِ ما تدعو الحاجة إليه، وتُتَنَازَعُ النُّفوسُ إلى عِلْمِهِ، مِنْ دِرَايَةِ ما سلف وغبَر في الرّمان"²⁷، وقوله: "وَجَعَلْتُهُ تُحَفَةً للأشراف من الملوك وأهل الدِّريّات" قد يكون من اسم الكتاب، فقد ذكره بكتابه الآخر التّنبيه والإشراف باسم: ((مروج الذهب ومعادن الجوهر في تحف الأشراف من الملوك وأهل الدِّريّات))²⁸.

والاختلاف في تسمية الكتاب، على الرّغم من تصريح المصنف باسمه في بداية كتابه، يدل على تصرف السّابقين بأسماء الكتب؛ لأسباب كثيرة، بيانها في مصادر

البحث وتحقيق المخطوطات²⁹؛ مما يجعل تحرير اسم الكتاب - مع صعوبته - أمرًا في غاية الأهمية، ولا يكفي الاعتماد على طرف من البحث أو الاستسلام لمخطوطة غير مضبوطة.

ونظرًا لسعة نطاق الكتاب الرّماني والمكاني مع هدف المصنف بالاختصار، فقد جاءت السيرة النبوية فيه مختصرة موجزة، فالكتاب شمل من مبدأ الخليقة إلى سنة (335) هجرية، في (132) بابًا³⁰، وجاءت السيرة بالمطبوع في (32) صفحة؛ "إذ لم يكن هدْفُهُ السرد الروائي المتّصل أو المفصّل، بل كانت خطته فيه أن يُشير إلى الأحداث الرّئيسة بصورة دقيقة وموجزة على شكل جوامع"³¹.

أمّا عن منهج المسعودي في عرض السيرة، فقد اعتمد على منهجين: الأول: اعتمد العرض الموضوعي للأحداث، والثاني: عرّض السيرة بطريقة الحوليات، مما جعله يُكرّر ما ذكره من قبل، فكانت نقطة ضعف عنده³².

ودرّس الباحث عمار نصّار، كتابة المسعودي هذه، موضحًا أنّه سلك طريقة جديدة لم تكن مألوفة من قبله، ويمكن إجمال كلامه بالتّالي³³:

1/ اتّبع المسعودي المنهج الموضوعي في عرض الحوادث، فقدّم وأخّر، وكزّر وأطنب في شيء واختصر في غيره، وقفز ببعض الموضوعات على بعض، مما جعل بعض الباحثين ينتقده ويتهّمه بالعجلة والتّسرع والتناقض. على أن ملاحظة نصّار لا تتوافق مع النتيجة التي نقلها عن باحث آخر، فإذا كان المسعودي انتهج الطّريقة الموضوعية فلا علاقة لاضطراب كتابته وتشتتها، فهذا مأخذ حقيقي على أسلوب المصنف لكنه لا يؤثر على الطّريقة الموضوعية التي سلكها.

2/ الاختصار الشّديد لأحداث السيرة ومتعلقاتها؛ لأنّه فصّل فيها في كتابيه اللّذين اختصر منهما هذا الكتاب، فهو يُحيل القارئ إليهما، وهذا أسلوب مُبتكر في نظر نصّار، وإنّ سبّقه اليعقوبي والطّبري، ولكن ليس بالصّيغة نفسها.

3/ لم يتطرق المسعودي للجوانب الشّخصية والإعجازية للرّسول صلى الله عليه وسلم؛ وقد يكون السّبب منهج المسعودي في الاختصار.

4/ إيراد أحيانًا للرّوايات المتعارضة، على الرّغم من قصد الاختصار؛ وعلّل

المسعودي ذلك حتى يُعلم أنّه لم يغفل شيئًا مما ورد³⁴.

5/ التّوفيق بين المنهج الحولي والمنهج الموضوعي، بأن يعرض الحوادث مستقلة، ثم يُخصّص فقرة يجمع فيها الحوادث على سنوات عُمر الرّسول صلى الله عليه وسلم، عبر تسميتها "جماع الحوادث"؛ "ليُقرب تناول ذلك على مُرئديه، ويسهل مأخذه على الطّالِب له"³⁵، وهذا منهج مستحدث عن سبقه. هذا مجمل ما ذكره نصّار، وهو يتركّز على منهج وأسلوب المسعودي في كتابه ((مروج الذهب)).

أمّا عن القيمة العلمية لكتابه فمع أنّه يخلو من الأسانيد إلا أنّ المصنّف أحال على بعض مصادره، مثل السّيرة النبوية لابن إسحاق، ومغازي الواقدي³⁶، وابن هشام³⁷، والطّبري في تاريخه³⁸، والتّوراة³⁹، ولكن جُلّ معلوماته لم يُفصح عن مصادرها؛ ولعل هذا راجع إلى أنّ هدف الكتاب هو الاختصار. والحق أنّ أغلب ما ورد عنده يتوافق مع كتب السّيرة المشهورة، كما أنّ كتابته على إيجازها مليئة بالمعلومات والمعارف والفوائد، فضلاً عن إبداعه في انتهاج طرق جديدة لكتابة السّيرة.

أمّا كتاب المسعودي السّادس: ((التّنبية والإشراف))⁴⁰، فقد نصّ المصنّف على هذه التّسمية في مقدمة كتابه⁴¹، وكذا ذكره ياقوت⁴²، وابن شاعر⁴³، وحاجي خليفة⁴⁴، وإسماعيل باشا⁴⁵، وسّمّاه ابن تغري بردي⁴⁶: ((تُحف الأشراف والملوك))، ولكن هذا العنوان تيمّنه لكتاب المسعودي الذي ذكره بعضهم باسم: ((مروج الذهب ومعادن الجوهر في تُحف الأشراف والملوك))، ولو لم يذكر ابن تغري بردي كتاب المروج لصحّ أنّه يقصده.

وقد كتب المصنّف كتابه: ((التّنبية والإشراف)) بعد كتابه: ((مروج الذهب))، وربما يكون آخر كتبه؛ لأنّه وقف فيه على سنة 345هـ⁴⁷، وهي السنّة التي توفي فيها، وإلى هذا ذهب بروكلمان⁴⁸.

والكتاب مختصر كما ذكر مُصنّفه⁴⁹، ولكنه في قسم السّيرة توسّع أكثر من كتابه الآخر ((مروج الذهب))، فجاءت في المطبوع اثنتين وخمسين صفحة⁵⁰.

ودرس عمّار نصّار قسم السّيرة من هذا الكتاب، وخرج بعدة نتائج تتعلق بتطور كتابة السّيرة النبوية عند المسعودي، وتقديرًا لجهده يمكن إجمال أهم ما

جاء عنده بالتّالي:⁵¹

1/ أطلق المسعودي مُسميات على السّنوات التي أعقبت هجرة الرّسول ﷺ إلى المدينة، فمثلاً: السّنة الثّانية سمّاها: سنة أمر، والثالثة: سنة التّمجيص، والرّابعة: سنة التّرفيّه، وهكذا إلى وفاة الرّسول صلى الله عليه وسلم ، وفي أغلبها ذكر سبب التّسمية، وبقيت أربع سنوات لم يذكر السّبب، وهذا عمل لم يسبقه به أحد.

2/ اهتم المسعودي ببعض الأحكام الشّرعية من خلال أحداث السّيرة، وذكر شيئاً من الخلاف حولها، مثل تاريخ تشريع صوم رمضان، والآراء في قسمة الغنيمة، والاختلاف حول دخول مكة عنوة أم صلحاً.

3/ سبق المسعودي غيره من كُتّاب السّيرة بأن ذكر مسميات الجيش حسب العدد، مثل: السّرايا، والسّوارب، والمناسر... الخ، وهذا أمرٌ في غاية الأهمية لنُدرة مَنْ كتب في هذا الباب من مصنفي السّيرة السّابقين له.

وأردف نصّار بفقرتين أُخريين لا أرى أنّ لهما علاقة بما نحن بصددّه.

ومن الواضح أنّ المسعودي يُدرك تميّز مصنفاته، وقد ألمح إلى هذا في مواضع من كتابه، ومن ذلك قوله في حديثه عن السّرايا: "على أنّا لم نجد أحداً حصّل ذلك تحصيلنا، ولا رتبته ترتيبنا، من أراد علم ذلك فليصّح كُتب مَنْ عني بهذا الشّأن من الأسلاف والأخلاف يقف على حقيقة ما قلنا وفضيلة ما أتينا، ففهم ذلك بعد الكفاية يسير، ومطلبه قبل الكفاية عسير"⁵².

وتوجد نقاط تشابه بين كتابي المسعودي السّابقين، استنبطها أحد الباحثين،

وتتلخص بالتالي:⁵³

- التّركيز والاختصار وتقديم المعلومات على شكل حقائق في أغلب الأحيان.
- الحرص على ذكر التّواريخ المؤرخ بها في وقتها وموافقاتها في كل حدث من أحداث السّيرة النبوية الهامة، مثل المولد، ووضع الحجر الأسود، والمبعث، والهجرة.
- إيراد المعلومات الإحصائية وبيان التّنازع والاختلاف الذي دار حولها، مثل عدد الغزوات والسّرايا والبعوث.
- أفصح المسعودي عن بعض آرائه الخاصة في مسائل السّيرة التي تُنوزع فيها.

أما عن شخصية المسعودي فقد قال عنه ابن النّديم: "رجل من أهل المغرب ... مُصَنَّفٌ لكتب التّواريخ وأخبار الملوك"⁵⁴ ، واعترض ياقوت⁵⁵ على قول ابن النّديم بأنّه من أهل المغرب، وعلّل ذلك بأنّ المسعودي ذكر في كتابه مروج الذهب أنّه ولد ببابل⁵⁶ ، ويؤيده قول ابن النّجار⁵⁷ بأنّه من أهل بغداد ثم تغرّب عنها، وقال أيضاً: "كان كثير التّصانيف في التّواريخ وأيام النّاس وعجائب البلاد والبحار"⁵⁸ .

وقال عنه الذهبي: "كان إخبارياً علامة، صاحب غرائب، ومُلح، ونوادر"⁵⁹ ، "وعجائب وفنون"⁶⁰ ، "وكان معتزلياً"⁶¹ ، وذكر السُّبكي مثل كلام الذهبي وزاد: "وكان مُفتياً"⁶² ، وذكره ابن خلدون من أئمّة المؤرخين⁶³ ، وعدّ كتابه ((مروج الذهب)) إماماً للمؤرخين⁶⁴ ، وأثنى على موسوعيته التي رأى أنّه لا يستطيع أن يجاريه بها⁶⁵ ، وإن انتقد بعض رواياته في مواضع كثيرة⁶⁶ .

ومصنفات المسعودي كثيرة، ذكر منها في كتابيه مروج الذهب والتّنبيه والإشراف أربعة وثلاثين مُصَنَّفًا⁶⁷ ، وبعضها كبير الحجم، فكتابه ((أخبار الرّمان)) يقع في ثلاثين مجلداً⁶⁸ ، بقي منه الجزء الأول فقط مخطوطاً فيما يُعتقد، والباقي مفقود. ويُتهم المسعودي بأنّه شيعي يصبغ كتاباته بمذهبه، قال ابن حجر: "كُتبه طافحة بأنّه كان شيعياً معتزلياً"، وذكر مثاليين لذلك⁶⁹ ، واعترض ابن حجر على رأي ابن دحية الكلبي في قوله: "وإن كان عند أهل النّقل مجهولاً لا يُعرف، ونكرة لا يتعرّف"⁷⁰ ، قال ابن حجر: "كذا قال فلم يُصَبْ"⁷¹ ، ويبدو أنّ ابن دحية لا يقصد جهالة العين أو الحال، فمثله لا يخفى عليه المسعودي، وقد نقل من كتابه ((مروج الذهب))، ولكنه قصّد - فيما يظهر - التّشيع عليه والتّقليل من قيمة كتاباته، وبالذّات ما وقع في الفتنة؛ لتشيعة، ومن كتبه المنسوبة إليه ((إثبات الوصية لعلي بن أبي طالب عليه السّلام))⁷² ، والمسعودي المذكور في كتب الشّيعيّة من رجالاتهم⁷³ .

لكنّ أحد الباحثين بعد أن درس أغلب الأقول فيه، وتأمّل كُتبه التي وصلت إلينا، انتهى إلى أنّ المسعودي: "ذو ميول شيعية قوية، وأنّ حبه لآل أبي طالب لا يكاد ينتهي عند حد"⁷⁴ ، وهذا كلامٌ منصف ودقيق، مما يعني أنّه ليس من الشّيعيّة الإمامية المتعصبين، أمّا عن نسبة كتاب الوصية إليه فلا يصح⁷⁵ ، وكونه مذكوراً في كتب الشّيعيّة من رجالتهم فليس مُستنداً حقيقياً، وكم ادّعوا من الرّجال تدليساً؛

لِيُظْهِرُوا حِجْمَ أَتْبَاعِهِمْ، وَعَلَى رَأْسِ مَنْ أَدَّعَوْهُ آلَ الْبَيْتِ الْأَوَّالِ، وَقَدْ نَفَى أَحَدَ الشَّيْخَةِ تَشْيِيعِهِ، وَعَدَّهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ،⁷⁶ وَإِنْ كَانَ أَغْلِبَهُمْ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَكِنْ يَظْهَرُ سَوْءَ مَنَهِجِ الْقَوْمِ فِي تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ مَحَاوِلَةَ أَحَدِهِمْ⁷⁷ إِثْبَاتَ إِمَامِيَّتِهِ بِنَصِّ مَنْ كَلَّمَ الْمَسْعُودِيَّ فِي «مَرْجِ الدَّهَبِ»⁷⁸، وَعِنْدَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَحْكِي كَلَامَ فِرْقِ الْأُمَّةِ عَنِ الْإِمَامَةِ، وَلَيْسَ تَقْرِيرًا مِنْهُ لِمَعْتَقِدِ الْإِمَامِيَّةِ، وَبِذَا يَتَأَكَّدُ مَا تَكَرَّرَ مِنْ ضَرُورَةِ التَّوَثُقِ وَالتَّدْقِيقِ.

أَمَّا عَنِ أَثَرِ تَشْيِيعِ الْمَسْعُودِيَّ عَلَى كِتَابَاتِهِ فَقَدْ كَرَّرَ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ أَنَّ مِيُولَهُ الشَّيْخِيَّةَ وَتَعَاظِفَاتِهِ الْعُلُويَّةَ ظَهَرَتْ فِي كِتَابِيهِ وَأَثَرَتْ عَلَى أَحْكَامِهِ، وَإِنْ حَاوَلَ أَنْ يَبْدُو مُؤَرِّخًا حَيَادِيًّا مُنْصِفًا⁷⁹، وَهَذَا حُكْمٌ عَلَى مُجْمَلِ كِتَابَاتِهِ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا ذَكَرَهُ الْبَاحِثُ حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ وَنِقَاشٍ لِتَأْكِيدِ النُّتَاجِ، خَاصَّةً أَنَّ الْمَسْعُودِيَّ لَهُ مِشَارَكُونَ فِي الْأَرَاءِ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَمَسُّ الصَّحَابَةَ، وَإِنَّمَا الْمَتَّفِقُ عَلَيْهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَدَمُ ذَمِّ عَمُومِ الصَّحَابَةِ وَالتَّعَصُّبُ ضَدَّهُمْ وَجِدْ مَنْاقِيهِمْ وَفَضَائِلَهُمْ أَوْ اتِّهَامُهُمْ بِمَا لَمْ يَثْبَتَ عَلَيْهِمْ، أَمَّا تَفْضِيلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ - سِوَى الشَّيْخِينَ -، وَالْمَوْقِفُ مِمَّا عَدَاهُمْ مِنَ الْحُكْمِ فَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِيهِمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَحَدِيثُنَا هُنَا عَنِ قِسْمِ السَّيْرَةِ فَقَطْ، وَقَدْ خَلَّصَ الْبَاحِثُ فِي كَلَامِهِ عَنِ هَذَا الْقِسْمِ مِنَ الْكِتَابِ إِلَى أَنَّ الْمَسْعُودِيَّ غَلَّبَ شَخْصِيَّةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَذَكَرَ مِنْ مَنَاقِبِهِ مَا يُظْهِرُ أَحْقَاقِيَّتَهُ بِالْخِلَافَةِ عَلَى مَنْ سِوَاهُ.⁸⁰

وَمِنْ الْإِنْصَافِ الْقَوْلُ بِأَنَّ أَثَرَ التَّشْيِيعِ فِي كِتَابَةِ الْمَسْعُودِيَّ لِلْسَّيْرَةِ فِي كِتَابِهِ «مَرْجِ الدَّهَبِ» قَلِيلٌ جَدًّا، وَالَّذِي لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ إِبْرَازَ بَعْضِ فَضَائِلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَوْلَادِهِ وَأَخْبَارِهِمْ، وَالتَّرْكِيزُ عَلَيْهِمْ، بَلْ لَوْ لَمْ يُنْبِزْ بِالتَّشْيِيعِ لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ أَنَّ لَا أَثَرَ لِلتَّشْيِيعِ إِطْلَاقًا فِي كِتَابَتِهِ لِلْسَّيْرَةِ.

وَفِي كِتَابِهِ «التَّنْبِيهِ وَالْإِشْرَافِ» حَرَصَ عَلَى إِيرَادِ الْأَقْوَالِ فِيمَا يَخْصُ بَعْضَ الْمَسَائِلِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ فِي شَأْنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ أَنْ يُرْجِحَ بَيْنَهُمَا، مِثْلَ أَوَّلِ مَنْ أَسْلَمَ⁸¹، وَمَا يُسْتَنْبِطُ مِنْ بَعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسُورَةِ بَرَاءةٍ فِي حِجِّ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّاسِ سَنَةَ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ⁸²، وَلَا يُؤْخَذُ

عليه إلا مخالفته لأهل السّير بإيراده لحديث غدير خُم⁸³ بأنّه كان في طريق العودة من الحديبية⁸⁴، والصّحيح أنّه بعد العودة من حجة الوداع، وهذه الحادثة تاريخية لا علاقة لها بالمذهب.

وكل هذه مسائل بسيطة وليس له فيها أي تدخّل، وإنّما يوردها على سبيل الحكاية فقط، مثل غيره من العلماء.

والمسعودي في كتابيه يترضى عن الصّحابة ولا ينزهم بشيء، ويذكر أمهات المؤمنين ويترضى عليهن، وبراً أمنا عائشة رضي الله عنها من حادثة الإفك، وذكر معاوية رضي الله عنه من كُتاب التّبي صلى الله عليه وسلم.

والمقصود أنّ المسعودي لم يصبغ كتابته للسّيرة بتشيعه إلا قليلا، مما يعني أنّ اتهامه بالتّشيع مثل تشيع الإمامية يحتاج إلى دراسة شاملة ونظرة عادلة، وما ذكره ابن حجر من المثالين على تشيعه⁸⁵ فيه نظر، وله نظائر من علماء آخرين غيره، وبخُت هذه المسائل في غير هذا الموضوع، وليس كلامنا على معتقد المسعودي بل على كتابته، وقد أنصف ابن خلدون حينما قال: "وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبات ومشهور بين الحفظة الثّقات، إلا أنّ الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم واقتفاء سننهم في التّصنيف واتّباع آثارهم، والنّاقد البصير قسّطاس نفسه في تزيفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم، فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار وتُحمل عليها الروايات والآثار"⁸⁶.

وأرى أنّ من البحوث الجيدة استخراج آراء المسعودي العقدية من خلال كتاباته ودراستها بموضوعية وعدل، بعيداً عن الأحكام العامّة المسبقة عنه نتيجة لكلام بعض العلماء، والذي يحتاج إلى تقييد أو تفنيد، ولا يمكن أن يُقال بأنّ تشيعه الشّديد قد يكون ظاهراً في كتبه التي لم تصل إلينا؛ لأن أفكاره سيذكرها فيما وصل إلينا من كتاباته فهي متشابهة المضمون، والفرق في التّوسّع أو الاختصار. ويبقى اتهام ابن العربي للمسعودي، وتشنيع ابن تيمية على كتاباته، قال ابن العربي: "وأما المبتدع المحتال: فالمسعودي، فإنّه يأتي منه متاخمة الإلحاد فيما روى من ذلك، وأما البدعة فلا شكّ فيه"⁸⁷.

وقال ابن تيمية: "وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يُحصيه إلا الله

تعالى، فكيف يوثق بحكاية منقطعة الإسناد في كتابٍ قد عُرف بكثرة الكذب"⁸⁸، ويقصد كتاب ((مروج الذهب))؛ لأنه ينقد رواية مأخوذة منه.

وكلام ابن العربي وابن تيمية على جميع الكتاب - وإن لم يُفصح ابن العربي عن أي كتاب يتحدث - وإنّما كلامنا هنا على قسم السيرة ممّا وصلنا من كتابات المسعودي فقط، مع أنّ في قول ابن العربي وابن تيمية مبالغة واضحة تحتاج إلى الدليل⁸⁹، ومن المعلوم أنّ أغلب السّابقين كانوا يتساهلون بنقل الأخبار في مصنفاتهم، ومنهم أئمة عظام مشهورون، فإذا وقع عند المسعودي شيء من الأخبار السّاقطة فهو مثل غيره؛ إلا أنّ يثبت أنّه هو مُخْتَلَق تلك الأخبار.

ثانياً: ((البدء والتّاريخ))، وهو منسوبٌ: للمقدسي، مطهر بن طاهر (ت بعد 355هـ)⁹⁰، والكتاب مطبوع مشهور⁹¹، وقد نصّ مصنفه على اسم كتابه في مقدمته⁹². وذكره حاجي خليفة⁹³ ونسبه لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي (ت 322هـ)⁹⁴، وقد سبقه ابن العديم الذي نقل نصوصاً من الكتاب ونسبه للبلخي أيضاً⁹⁵، وهي موجودة فيه، وهذا مما لم يُشر إليه أحد فيما اطّلت عليه، وكذا ابن الوردي⁹⁶، نقل نصوصاً من كتاب ((البدء والتّاريخ)) ونسبه للبلخي، وهذه النصوص في الكتاب المطبوع من ((البدء والتّاريخ))⁹⁷، كما نُسب هذا الكتاب في مخطوط داماد إبراهيم للبلخي⁹⁸.

بينما ذكر بروكلمان، أنّ الثّعالبي في كتابه ((الدّرر))⁹⁹، وأبا المعالي محمد بن عبد الله الفارسي في كتابه ((بيان الأديان)) الذي ألفه سنة 458هـ، نسبه للمقدسي¹⁰⁰.

ولكن الثّعالبي لم يذكر اسم المصنف كاملاً واكتفى بالمقدسي، أمّا الفارسي فلم أستطع الحصول على كتابه، ولا أدري كيف ذكره؟

وأورد ياقوت نصّاً من كتاب ((البدء والتّاريخ))، لكنه اكتفى بقوله: "قال المقدسي"¹⁰¹، ولم يذكر اسمه كاملاً، ولم يذكر اسم الكتاب.

وفي أول طبعة للكتاب التي نشرها المستشرق كلمان هوار، نسبه للبلخي¹⁰²، ولكنّه كُتب على صفحة العنوان فيما بعد "البدء والتّاريخ المنسوب إلى أبي زيد أحمد بن سهل البلخي وهو لمطهر بن طاهر المقدسي"، لذا قال الزركلي في ترجمة

المقدسي: "دلّ تحقيق المستشرق كليمان هوار على أنّه مصنف كتاب البدء والتّاريخ"، ثم ذكر الحجة بأنّ البلخي توفي سنة (322هـ)، وكتاب البدء صُنّف سنة (355هـ)¹⁰³، وقال الزركلي في موضع آخر: "ويُنسب للبلخي كتاب البدء والتّاريخ، وأكثر أهل التّحقيق على أنّه لمطهر بن طاهر المقدسي"¹⁰⁴.

وقد رجعتُ إلى أول طبعة للكتاب بتحقيق هوار، فوجدته منسوبًا في صفحة العنوان للبلخي، ثم رأيتُه نقل في مقدمة ترجمته للكتاب بالفرنسية عن مخطوط الكتاب ما يلي: "كتاب البدء والتّاريخ بتمامه وكماله، صَنّفه الإمام العلامة فضل الفضلاء أبو زيد البلخي رضي الله عنه وأرضاه، لعالي خزانة مولانا ملك أكابر الأمراء عماد الملك نظام العالم صلاح الدُّنيا معين الملة والديين معزّ الإسلام والمسلمين مختار سلطان البرايا ونائبه أعزّ الله أنصاره وأعلا مناره وضاعف اقتداره... بمحمد وآله، كتبه العبد الضّعيف الفقير الرّاجي رحمة ربه اللطيف خليل بن الحسين الكردي الولاشجردي غفر الله له ولجميع المسلمين، في شهور سنة ثلاث وستين وستمائة والحمد لله وحده والصلاة على محمد وآله"¹⁰⁵.

أي أنّ النّاسخ نسبه للبلخي صراحة، وقد انتهى من نسخه سنة (663هـ)، ولكنّ العبارة السّابقة غير موجودة في المطبوع الحالي من الكتاب، وإنّما مذكور نهاية الكتاب واسم النّاسخ وتاريخ النّسخ فقط.

ومن الواضح أنّ محقق الكتاب المستشرق كليمان هوار كان في البداية يعتقد أنّه للبلخي، ويؤكد هذا أنّ بروكليمان قال: "ونشر هيار هذا الكتاب مع ترجمته إلى الفرنسية، ناسبًا إياه إلى أبي زيد البلخي"¹⁰⁶، ثم غير المحقق رأيه تبعًا لرأي زنتبرج محقق كتاب ((تاريخ الفُرس))، ويبدو أنّ كل من نسب الكتاب للمقدسي إنّما تبعهما على ذلك، وقد استند هوار على نفي نسبة الكتاب عن البلخي إلى أمرين: أنّ ابن النديم لم يذكر الكتاب من مصنفات البلخي، وأنّه مذكور في كتاب ((تاريخ الفُرس)) الذي نشره زنتبرج، بأن الكتاب ألفه المطهر المقدسي سنة (355هـ)، وأمّا نسبة حاجي خليفة للكتاب بأنّه للبلخي، فأجاب عنه بأن قال: "الغالب أنّه اطّلع على النّسخة التي بيدنا، وكانت دخلت في ملك الصّدر الأعظم داماد إبراهيم باشا، وكتب عليها وهما أنّ مصنفها أبو زيد البلخي"¹⁰⁷، ولكنّ يُعكّر على هذا التّعليل أنّ ابن العديم

نَقَلَ مِنَ الْكِتَابِ وَنَسَبَهُ لِلْبَلْخِيِّ، وَوَفَاتِهِ سَنَةَ (660هـ)، أَي قَبْلَ ظَهْوَرِ هَذِهِ النُّسْخَةِ الْمُنَسُوبَةِ لِلْبَلْخِيِّ.

أَمَّا أَنَّ الْكِتَابَ صُنِّفَ سَنَةَ (355هـ)، فَهَذَا مَذْكُورٌ فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ نَفْسِهِ، فَقَدْ قَالَ الْمَصْنِفُ: "مَنْ لَدُنْ قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا، وَهُوَ سَنَةُ ثَلَاثِمِائَةٍ وَخَمْسٍ وَخَمْسِينَ مِنْ هِجْرَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ"¹⁰⁸، وَذَكَرَ مَرَّةً أُخْرَى هَذَا التَّأْرِيخَ فِي حِسَابِهِ تَارِيخَ الْعَالَمِ مِنْذُ نَشَأَتِهِ، فَقَالَ: "وَمِنَ الْهِجْرَةِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا وَهُوَ سَنَةُ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ"¹⁰⁹، وَفِيهِ رَوَايَةٌ لَهُ عَنِ شَيْخٍ مِنْ شَيْوْخِهِ سَنَةَ (325هـ)¹¹⁰، أَي بَعْدَ وَفَاةِ الْبَلْخِيِّ.

وَلَيْتَن تَرَجَّحَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ نَفْيَ نِسْبَةِ الْكِتَابِ لِلْبَلْخِيِّ، فَإِنَّ الْقَطْعَ بِأَنَّ الْكِتَابَ لِمَطْهَرِ بْنِ طَاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ، يَبْقَى مَحَلُّ نَظَرٍ؛ فَالْكِتَابُ زَاخِرٌ بِالْمَعَارِفِ وَالْعُلُومِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَصْنِفَهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولَ الْعَيْنِ وَالْحَالِ وَهُوَ يَهْدِيهِ الْمَنْزِلَةُ الْعِلْمِيَّةُ الرَّفِيعَةُ، فَالْمُقَدَّسِيُّ لَا تُسْعِفُنَا الْمَصَادِرُ بِأَيِّ شَيْءٍ عِنْدَهُ، قَالَ بَرُوكْلِمَانُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ اسْمَهُ: "لَمْ يُعْرَفْ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، كَتَبَ فِي مَدِينَةِ بُسْتٍ مِنْ أَعْمَالِ سَجِسْتَانَ سَنَةَ (355هـ) لِأَحَدِ وَزَرَاءِ السَّامَانِيِّينَ كِتَابَ بَدْءِ الْخَلْقِ وَالتَّأْرِيخِ"¹¹¹، وَقَالَ الزَّرْكَلِيُّ: "وَلَمْ أَظْفِرْ بِتَرْجُمَةٍ لَهُ"¹¹²، وَيُمْكِنُ تَتَبِعُ بَعْضَ الْخِيُوطِ لِمَعْرِفَةِ الْمَصْنِفِ مِثْلَ دَرَاةِ شَيْوْخِهِ الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ فِي الْكِتَابِ¹¹³، وَالْبِلْدَانَ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهَا تَوَاجَدَ فِيهَا، وَمَعْتَقَدَهُ مِنْ خِلَالِ بَعْضِ أَلْفَاظِهِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي ثَنَائِهَا الْكَلَامَ"¹¹⁴، وَلَكِنْ هَذَا أَمْرٌ يَحْتَاجُ إِلَى بَحْثٍ طَوِيلٍ¹¹⁵.

أَمَّا مَنْ قَالَ بِأَنَّ اللَّبْسَ حَصَلَ بِسَبَبِ تَشَابُهِ اسْمِ هَذَا الْكِتَابِ مَعَ الْكِتَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ حَاجِي خَلِيفَةَ وَنَسَبَهُ لِلْبَلْخِيِّ¹¹⁶، فَهَذَا يُبْطِلُهُ مَا سَبَقَ سَرَدَهُ، بَلْ إِنَّ حَاجِي خَلِيفَةَ ذَكَرَ بَعْضَ التَّفَاصِيلِ عَنِ هَذَا الْكِتَابِ نَفْسِهِ.

وَبَعْدَ كِتَابَتِي لِهَذَا الْكَلَامِ وَجَدْتُ أَطْرُوحَةَ عِلْمِيَّةً¹¹⁷ عَنِ الْمُقَدَّسِيِّ وَكِتَابِهِ، وَقَدْ فَصَّلَ الْبَاحِثُ فِي مَسَائِلٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمَصْنِفِ وَفِيهَا فَوَائِدٌ وَتَحْرِيرَاتٌ جَيِّدَةٌ، وَلَكِنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الْإِطَارِ الْعَامِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ سَوَى بَعْضِ التَّفَاصِيلِ وَالتَّفْرِيعَاتِ الَّتِي لَيْسَ هَذَا مَكَانَهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ قَطَعَ بِنِسْبَةِ الْكِتَابِ لِلْمُقَدَّسِيِّ، وَذَكَرَ وَفَاتِهِ بَعْدَ سَنَةِ (390هـ)، وَجَعَلَ وَوَلَادَتَهُ فِي أَوَّلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، وَلَكِنْ هَذِهِ أُمُورٌ يَرِدُ عَلَيْهَا

بعض الاعتراضات¹¹⁸.

وتبقى إشكالات لم يحسمها الباحث فيما يتعلق بنسبة الكتاب إلى البلخي أو إلى المقدسي، فكيف يروي المصنف عن نعيم بن حماد (ت 228هـ) ثم يحكي خبراً سنة (390هـ)؟! ويبدو أنّ الباحث لم يطلع على نسبة ابن العديم للكتاب إلى البلخي - وقد مضى ذكره -، مما يعني أنّ الاحتمالات لا تزال قائمة في تحديد مُصنّف هذا الكتاب.

ويساورني شكٌّ بأنّ الكتاب ليس لمصنف واحد، وعندني احتمال بأن يكون أحد كتب المسعودي أو مختصراً من أحدها، وبالذات كتابيه ((أخبار الزمان)) و((الأوسط في الأخبار))، وقد مضى ذكرهما؛ وذلك لتشابه فصول الكتابين - كما ذكر المسعودي نفسه في بداية كتابه ((مروج الذهب))¹¹⁹ - مع فصول كتاب ((البدء والتاريخ))، ولتشابه كثير من الأفكار وطريقة العرض وكثير من النصوص بين كتابي المسعودي: ((مروج الذهب)) و((التنبيه والإشراف)) مع كتاب ((البدء والتاريخ))، ويمكن الإشارة فقط إلى إطلاق المسعودي في قسم السيرة مُسمّيات على سنوات الهجرة، وهذا أمر لم يسبقه إليه أحد - وتقدم بيانه -، ووردت التسميات نفسها في كتاب ((البدء والتاريخ))¹²⁰، فضلاً عن التشابه الكبير في عرض السيرة وفي كثير من جزئياتها، وهذا أمر يحتاج إلى أن يفرد ببحث خاص، تُقارن به كتب المسعودي مع كتاب ((البدء والتاريخ))، وإنّما قصدت الإشارة فقط إلى هذا الاحتمال.

وقد يُقال بأنّ هذا الكتاب جزء منه للمسعودي إمّا بالأصل أو الاختصار، وأجزاء أخرى لآخرين، وتم التّدخل في عمل بعضهم بالزيادة أو التّعديل.

وقد أثنى حاجي خليفة على الكتاب، فقال: "وهو كتاب مفيد، مُهدّب عن خرافات العجائز وتزاوير القُصّاص؛ لأنّه تَبَّع فيه صحاح الأسانيد في مبدأ الخلق ومنتهاه، فابتدأ بذكر حدود النّظر والجدل وإثبات القديم، ثم ذكر ابتداء الخلق وقصص الأنبياء عليهم السّلام، وأخبار الأمم، وتواريخ الملوك والخلفاء إلى زمانه"¹²¹.

بينما انتقد بروكلمان منهجه فقال: "هو جمع غير منهجي لمعارف تتصل بالأديان وتاريخ العقائد والأخبار التّاريخية"¹²²، ونحوه قال سزكين، وزاد: "يتضمن

مادة في تاريخ الحضارة وقدراً من المعلومات القيّمة التي لا نجدّها إلا فيه"¹²³. وشغلت السيرة في كتاب البدء والتاريخ حيزاً جيّداً بالنسبة لحجم الكتاب، فقد بلغت (173) صفحة من المطبوع¹²⁴، ودرس عمّار نصّار، إضافات المصنّف على كتابة السيرة النبوية، وخلّص إلى أنّ المصنّف سلك أسلوباً جديداً ومُغيّراً عمّا كان سائداً في عصره، مع إبداعه في أسلوب الكتابة بصفة عامة، والذي تمثّل كما يقول روزنثال: "بإخضاع التّاريخ للفلسفة من النّاحية الظّاهرية"¹²⁵، ويمكن تلخيص ما ذكره نصّار بالتّالي¹²⁶، مع تعليقات عليه:

1/ توظيف المصنّف لبعض جوانب السيرة لإثبات نبوة الرّسول ﷺ في مقابل المنكرين لها، سواء من الأديان السّماوية أو الوضعية، وهجومه الشّديد عليهم، فاستخدم الدلائل والمعجزات لتدعيم رأيه، وذلك بالمحاججة العقلية والنّقلية، وأحياناً بإيراد نصوص من التّوراة والإنجيل باللّغة التي كُتبت بها، ومقارنتها بما ورد في القرآن، مما يدل على تضلّع المصنّف في اللغات، وهو مما انفرد به عن غيره من كُتّاب السيرة والتّاريخ العامّ.

ولكن بالغ المؤلف بالقول بأنّ للمقدسي السّبق في استخدام هذا الأسلوب، وقوله بعدم استمرار هذا التّهجّج لمن أتى بعده، مُستثنياً بعض مصنفي دلائل النّبوة والذين اكتفوا بمزج التّاريخ بعلم الكلام، وهذا ينفية الاطلاع على المصنّفات الكثيرة الأخرى، ومنها كتاب ((الدّين والدّولة في إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم)) لعلي بن ربن الطّبري (كان حيّاً سنة 247هـ)، وكان نصرانياً فأسلم، واستخدم طريقة المتكلمين في إثبات النّبوة، وناظر اليهود والنّصارى في دعاواهم لإنكار نبوة الرّسول صلى الله عليه وسلم، ونقل عن الكتاب المقدس، فكان يَعرف لغات أخرى غير العربية، حتى قال محمد كرد علي: "إنّه من أعظم العلماء في الأديان"¹²⁷، وكتاب أبي حاتم الورسامي (ت 322هـ) ((أعلام النّبوة))، وهو مُتقدم على مصنّف ((البدء والتّاريخ))، وسلك الورسامي أسلوب الرّد الفلسفي والكلامي في إثبات نبوة الأنبياء، واستدلّ بشمائل الرّسول ﷺ وأخلاقه؛ "لأنّ الفلاسفة يحكمون بالفراصة، ويستدلّون بمثل هذه الصّفة على عقل الإنسان وكمالها"، والرّسول ﷺ جمع ما لا

يجتمع في بشر، فدَلَّ على كماله مما لا يوجد في غيره، وهذا من أدلة صدقه، ودَعَمَ حُججه بالدلائل النَّبوية التي يتفق المؤمنون والكفار عليها، ومنها القرآن الكريم¹²⁸.

2/ خَصَّصَ المصنّف مبحثًا في قسم السَّيرة عن الحكمة من تشريع بعض الأحكام وبيان عللها، مثل الحكمة من تشريع الطَّهارة والتَّيمم بالتراب، وعِلَّة تحريم الميتة والدم ونحو ذلك، ورد على الملحدّين ببيان بعض حِكَمِها، وهو هذا يُفَدِّم نقلة نوعية في كتابة السَّيرة لم يلتفت إليها الذين سبقوه ممن كتب في السَّيرة.¹²⁹

3/ انفرد المصنّف بإيراد روايات لم يذكرها غيره من كُتَّاب السَّيرة الذين وصلت إلينا كتبهم، مثل ذِكْرِهِ لأسماء الجنّ الذين أسلموا بعد سماعهم للقرآن، وكلامٍ لإبليس في دار النَّدوة وقول شعر في ذلك إما له أو لغيره، وذِكْرِهِ بعض الأشعار عن ابن إسحاق مثل البيت الذي قاله أبو طالب في مبعث الرّسول صلى الله عليه وسلم، وشعر ورقة بن نوفل في الرّسول صلى الله عليه وسلم، وذِكْرِهِ لهجاء أبي عفك قال: "وتورع غيره في ذكرها".

ولكن هذه الأخبار لم ينفرد بها المصنّف، فأسماء الجنّ ذكرتهم المصادر قبله وبعده، وإنْ اختلفت في أسمائهم، وممن ذكرهم ابن دريد (ت 321هـ)¹³⁰، وابن أبي حاتم (ت 327هـ)¹³¹، والثَّعلبي (ت 427هـ)¹³²، وأبو نعيم (ت 430هـ)¹³³، والماوردي (ت 450هـ)¹³⁴، وغيرهم كثير، وعقد الشَّامي¹³⁵ مبحثًا في ذكر أسمائهم ناسبًا الأقوال لأصحابها.

وقصة إبليس وكلامه المذكور في كُتب السَّيرة وغيرها التي سبقت كتاب البدء والتَّاريخ أو التي أتت بعده، وبألفاظ مقاربة، فرواها ابن إسحاق¹³⁶، وعبد الرزاق¹³⁷، وابن سعد من طريق الواقدي¹³⁸، والطَّبري¹³⁹، والأجْرِي مع الشَّعر¹⁴⁰، والخركوشي¹⁴¹، وأبو نعيم¹⁴²، والبيهقي¹⁴³، وغيرهم¹⁴⁴، أمَّا الشَّعر فذكره كما سبق الأَجْرِي، وبعضهم ذكره عن ابن الكلبي أبي المنذر هشام بن محمد (ت 204هـ)¹⁴⁵.

وشعر ورقة بن نوفل في ابن هشام¹⁴⁶، وعن ابن إسحاق أيضًا الفاكهي¹⁴⁷، وهو متقدم على المقدسي.

أما شِعْر أبي عفك فلم ينفرد به، فقد سبقه ابن إسحاق¹⁴⁸، والواقدي¹⁴⁹. كما أحال نصَّار في الهامش على مواضع صفحات قال: إنَّ فيها أشعارًا انفرد

المصنف بإيرادها ولم تذكرها المصادر قبله، ولكنّي تتبعت هذه المواضع فلم أجده انفراد بشيء، وجميعه مروى عن ابن إسحاق، وهو في سيرة ابن هشام، سوى مقطوعة واحدة رواها البيهقي في دلائل النبوة عن ابن إسحاق، مما يدلّ على أنّ المقدسي إنّما كان مصدره سيرة ابن إسحاق.

أما عن موارد الكتاب في قسم السيرة فبالإضافة إلى المصادر المعروفة وهي: القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة، فقد أكثر الأخذ من سيرة ابن إسحاق، ومن الواضح أنّه رجع لأصل السيرة ((المبتدأ والمبعث والمغازي))، وصرّح بذلك مرارًا، ومنه قوله: "وأما محمد بن إسحاق فإنّه يقول في كتابه، وهو أول كتاب عمِلَ في بدء الخلق"¹⁵⁰، وقال: "وهكذا روى محمد بن إسحاق في المبتدأ"¹⁵¹، وقال: "هذا كله قول محمد بن إسحاق صاحب المبتدأ والمغازي"¹⁵²، وقد ذكر اسمه في قسم السيرة (35) مرة تقريبًا، كما أنّ المصنف يستخدم كلمة: "قالوا" كثيرًا، ويبدو أنّه يقصد سيرة ابن إسحاق؛ فالعبارات تتوافق في أغلبها مع كلام ابن إسحاق، فيكون هو مصدره الأول، مع أنّه رجع لسيرة ابن هشام كذلك مصرّحًا باسمه¹⁵³.

وأخذ المصنف كذلك من الواقدي فذكره في معلومات تتعلق بالسيرة (25) مرة تقريبًا¹⁵⁴، ولم يسم له أي كتاب.

كما رجع المصنف إلى التوراة فيما يتعلق بالتبشير بمحمد ﷺ، ويحمد له رجوعه إلى أصله العبري، ونقله بحروفه، ثم ترجمه إلى العربية¹⁵⁵، وكذا رجع للإنجيل¹⁵⁶.

وبالجملة فمصادره في قسم السيرة محدودة، وقد يكون هذا منهجه عمومًا لسبب ذكره، فقال: "واعلم أنّه ليس من شريطة هذا الكتاب رواية الأسانيد وتصحيح الأخبار؛ لأنّ عامتها مستغنية بظهورها عن السند"¹⁵⁷.

الخاتمة:

يمكن إبراز أهمّ نتائج البحث بالتالي:

(1) من يتلّع على كثير من الإنتاج العلمي يُدرك أهمية الدّراسات التي تهتمّ بالمناهج والاتجاهات والاستقراء والتّحليل؛ لأهميتها في بناء القواعد الصحيحة لفهم أحداث التّاريخ، والعمل على التّطوير بدلا من الاجترار والتّكرار.

(2) تُظهر الدِّراسات التفصيلية والمعمّقة خطورة إعطاء أحكام عامّة عن الكاتب أو الكتاب سلبيًا أو إيجابًا، وبرز في هذا البحث المسعودي نموذجًا.

(3) ضمّن المسعودي السِّيرة النبوية في ستة كتب من مصنّفاته، ولكن لم يصل إلينا إلا كتابا ((مروج الذهب)) و((التنبيه والإشراف))، ويبدو أنّ كتبه نادرة من قديم، فقد قال ابن حجر: إنّ كتبه "عزيزة إلا المروج فقد اشتمر"، ومن خلال بعض إشارات المسعودي نفسه يظهر أنّه فصلّ في السِّيرة في كتبه الأخرى، مما يعني فقدان كنز كبير من إنتاجه.

(4) بعد دراسة ما كتبه المسعودي عن السِّيرة النبوية في كتابه ((مروج الذهب))، ظهر ما يأتي:

أ/ جاءت السِّيرة مختصرة وموجزة، إذ قصّد المصنف من كتابه هذا الإشارة إلى الأحداث الرّئيسة على شكل جوامع، وأهمّل بعض جوانب السِّيرة فلم يذكرها، رغبة في الاختصار فيما يظهر، خاصة أنّه يُحيل على كتبه الأخرى المطولة، واعتمد في سياق السِّيرة على منهج العرض الموضوعي والحولي، فحصل عنده تكرار يعيب عمله.

ب/ ابتكر المسعودي ما سمّاه: "جماع الحوادث"، فيذكر الحوادث التي ذكرها من قبل على سنوات عُمر الرسول صلى الله عليه وسلم؛ ليُقربها للقارئ.

ج/ أغلب ما ورد عن السِّيرة يتوافق مع كتب السِّيرة المشهورة، وهو زاخر بالمعلومات والمعارف والفوائد على اختصاره.

(5) أمّا كتاب المسعودي ((التنبيه والإشراف)) فقد:

أ/ توسّع في قسم السِّيرة أكثر من كتابه الآخر، فزاد قرابة الثلث، ولكنّه مختصر كذلك كما ذكر مصنفه.

ب/ من انفرادات المسعودي: إطلاق مسميات على السّنوات التي أعقبت الهجرة، وكذا إطلاق مسميات الجيش حسب العدد.

ج/ أبرز بعض الأحكام الشرعية من خلال أحداث السِّيرة، وشيئًا من الخلاف حولها.

(6) ثمة تشابه كبير بين كتابي المسعودي يتمثل في الاختصار، والمعلومات

الإحصائية والخلاف حولها، وذكر التّواريخ المؤرخ بها، وإبداء الرأي في بعض الأحيان. (7) أشاد العلماء بالمسعودي مؤرخاً، وكثرة مصنّفاته، وتميزها، ولكن بعضهم اتهمه بالتّشيع الغالي، وبالغ بعضهم فوصفه بأنّه نكرة لا يُعرف، ولكن هذا كلام لا يصمد أمام التّقدّ العلي، وهو وإن كانت له ميول علوية إلا أنّ قسم السيرة في كتابيه لم يظهر فيها شيء مما اتهم به.

(8) أمّا كتاب ((البدء والتّاريخ)) فقد اختلّف في مُصنّفه، ويميل الباحث إلى أنّه ليس لمصنّف واحد، وقد يكون أصله للمسعودي، أو على الأقل قسم السيرة منه؛ لشدة التّشابه مع كتبه الأخرى.

(9) شغلت السيرة حيّزاً جيّداً من الكتاب، وتميز المصنّف بأسلوبه الجيد المغاير لعصره، كما أبدع في "إخضاع التّاريخ للفلسفة من النّاحية الظّاهرية".

(10) ركّز على إثبات نبوة الرّسول صلى الله عليه وسلم بالحجج العقلية والنقلية، وحاوّر وناقش بالدليل والبرهان، كما أظهر العلة من بعض التّشريعات، وهذا مما لم يُسبق إليه، ومصادره أولية، ومنها رجوعه للتّوراة والإنجيل، وهذه ميزة تُحسب له.

اليوامش:

- 1- مجمع اللغة العربية بمصر، القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987م، إعداد ومراجعة، محمد شوقي أمين، وإبراهيم التريزي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1989م، ص102.
- 2- وُكّبت اللغة زاخرة في الدّلالة على المعنيين (بيان القيمة، والتّعديل)، ينظر مثلاً ما عند ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414هـ، 501.500/12 "قوم"، والزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي سيري، بيروت، دار الفكر، 1414هـ (1994م)، 312/33 "قوم".
- 3- ورد عند ياقوت: "مات فيما بلغني في سنة ست وأربعين وثلاثمائة بمصر" (ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1414هـ/1993م، 1706/4)، ورجّح الذهبي ما ذكره بعاليه (الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 1413هـ/1993م، 341/25).

- 4- المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت 345هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الفكر، الطبعة الخامسة، 1393هـ (1973م)، 9/1، 10، 298/2.
- 5- التنبيه والإشراف، بيروت، دار صعب، ص 236، 237، 243.
- 6- التنبيه والإشراف، بيروت، دار صعب، ص 227.
- 7- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ)، لسان الميزان، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 2002 م، 531/5.
- 8- بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبدالحليم النجار، القاهرة، دار المعارف، 57/3، والزركلي، خير الدين محمود بن محمد (ت 1396هـ)، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، 2002 م، 277/4، وسزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ترجمة: محمود حجازي، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ (1991م)، مج 1 ج 2، ص 180.
- 9- تنظر مقدمة محقق أخبار الزمان ومن أباده الحدثنان وعجائب البلدان والغامر بالماء والعمران، تحقيق: عبدالله الصاوي، بيروت، دار الأندلس، 1416هـ (1996م)، ص 14، والكتاب له طبعة أقدم للمحقق نفسه، على نفقة عبدالحميد حنفي، القاهرة، مطبعة عبدالحميد حنفي، الطبعة الأولى، 1357هـ (1938م)، واعتمدت الأولى لأنها هي المنتشرة.
- 10- ينظر سزكين، تاريخ التراث العربي، مج 1، ج 2، ص 180.
- 11- استوفى ذلك السويكت، سليمان بن عبدالله، منهج المسعودي في كتابة التاريخ، الطبعة الأولى، 1407هـ (1986م)، د. ن، ص 106، 103، 110، 112.
- 12- ينظر بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 57/3، ومقدمة أخبار الزمان، ص 19.
- 13- ص 195.
- 14- التنبيه والإشراف، ص 236.
- 15- المصدر السابق، ص 196.
- 16- المصدر السابق، ص 236.
- 17- المصدر السابق، ص 237.
- 18- حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، وطبع قبلها عدة مرات، ولكن هذه أفضل الطباعات (تنظر طبعاته عند بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 58/3).
- 19- مروج الذهب، 10/1.
- 20- ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت 438هـ)، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، طهران، منشورات نور محمد أصح المطابع، 1391هـ (1971م)، ص 171.
- 21- معجم الأدياء، 1706/4.
- 22- تاريخ الإسلام، 340/25.
- 23- المصدر السابق، 341/25.
- 24- السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي (ت 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطنحجي وعبدالفتاح الحلو، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1413هـ، 456/3.

- 26- ابن حجر، لسان الميزان، 531/5، وابن تغري بردي (ت 874هـ)، يوسف الحنفي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 315/3، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكة المكرمة، مكتبة نزار الباز، الطبعة الأولى، 1425هـ (2004م)، ص 290، وابن العماد، عبدالحى بن أحمد (ت 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، وخرّج أحاديثه: عبدالقادر الأرنؤوط، دمشق وبيروت، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، 1406هـ (1986م)، 242/4، ورياض زاده، عبداللطيف بن محمد الحنفي (ت 1078هـ)، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، تحقيق: محمد التونجي، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1403هـ (1983م)، ص 271.
- 27- مروج الذهب، 18/1.
- 28- التنبيه والإشراف، ص 1.
- 29- لعل أجد من كتب في هذا الباب: الدكتور أكرم العمري في كتابه ((مناهج البحث وتحقيق المخطوطات))، والدكتور عبدالله عسيلان في كتابه ((تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل)).
- 30- مروج الذهب، 27/1.
- 31- السويكت، منهج المسعودي في كتابة التاريخ، ص 353.
- 32- المرجع السابق، ص 353.
- 33- نصّار، عمار عبودي، تطور كتابة السيرة النبوية عند المؤرخين المسلمين حتى نهاية العصر العباسي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، 2005 م، ص 211.
- 34- مروج الذهب، 291/2.
- 35- مروج الذهب، 292/2.
- 36- مروج الذهب، 272/2، 288.
- 37- 290، 273/2.
- 38- 289/2.
- 39- 273/2.
- 40- طبع أولاً في ليدن سنة 1894م بعناية المستشرق دي جوجي، ثم طبع بعناية عبدالله إسماعيل الصّاوي، القاهرة، دار الصّاوي، 1938م، وصوّرتة دارصعب ببيروت، دون أي معلومات.
- 41- ص 4.
- 42- معجم الأدباء، 1706/4.
- 43- ابن شاعر، محمد بن شاعر (ت 764هـ)، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، 1973:1974م، 13/3.
- 44- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عني بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين بالتقاي ورفعت بيلكه الكليسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، 493/1.
- 45- البغدادي، إسماعيل باشا الباباني (ت 1399هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إستانبول، عناية وكالة المعارف بإسطنبول، 1951، 1955م، وأعيد طبعه في بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، 679/1.

- 46- النجوم الزاهرة، 316/3.
- 47- ينظر التنبيه والإشراف، ص1، 5، 195، 348.
- 48- تاريخ الأدب العربي، 59/3.
- 49- التنبيه والإشراف، ص4.
- 50- من ص195 إلى ص246.
- 51- تطور كتابة السيرة النبوية، ص225219.
- 52- التنبيه والإشراف، ص243.
- 53- السويكت، منهج المسعودي في كتابة التاريخ، ص355354.
- 54- الفهرست، ص171.
- 55- معجم الأدباء، 1706/4.
- 56- 65/2.
- 57- صاحب الذيل على تاريخ بغداد، وهو مفقود.
- 58- الذهبي، تاريخ الإسلام، 341/25.
- 59- تاريخ الإسلام، 340/25.
- 60- الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دمشق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ/ 1985م، ص569/15.
- 61- تاريخ الإسلام، 341/25، وسير أعلام النبلاء، 569/15.
- 62- طبقات الشافعية الكبرى، 456/3.
- 63- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت 808هـ)، المقدمة، تحقيق: خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1408هـ (1988م)، ص7.
- 64- المصدر السابق، السابق، ص42.
- 65- المصدر السابق، ص43.
- 66- ينظر مثلاً: المقدمة، ص14، 47، 48، 109، 135، 223.
- 67- تنظر مقدمة التنبيه والإشراف، هـ، و، ز.
- 68- الزركلي، الأعلام، 277/4.
- 69- لسان الميزان، 531/5.
- 70- ابن دحية الكلبي، أبو الخطاب عمر بن الحسن (ت 633هـ)، أعلام الناصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين، تحقيق: محمد أمحزون، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1998م، ص48.
- 71- لسان الميزان، 531/5.
- 72- النجاشي، أحمد بن علي (ت 450هـ)، رجال النجاشي أو فهرست أسماء مصنفي الشيعة، تحقيق: موسى الزنجاني، إيران، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الخامسة، 1416هـ، ص179، وابن المطهر الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف (ت 726هـ)، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: جواد القيومي، إيران، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1417هـ، ص173، وابن داود الحلي، الحسن بن علي (ت 740هـ)، رجال ابن داود، تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، النجف، المطبعة الحيدرية، 1392هـ (1972م)، ص133، والحر العاملي، محمد بن الحسن (ت 1104هـ)، أمل الأمل، تحقيق أحمد الحسيني، قم، دار الكتاب الإسلامي،

132/2، والطهراني، آقا بزرك (ت 1389هـ)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، قم، الناشر إسماعيليان، وكتابخانة إسلامية، 1408هـ، 122/1، وإسماعيل باشا، هدية العارفين، 679/1، والخوئي، أبو القاسم الموسوي (ت 1411هـ)، معجم رجال الحديث وتفاصيل طبقات الرؤاة، النجف، مؤسسة الخوئي الإسلامية، الطبعة الخامسة، 1413هـ (1992م)، 395/12. وقد نُشرت الرّسالة في طهران، سنة 1320هـ، ثم أعيد طبعها مرارًا (بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 60/3، وسزكين، تاريخ التراث العربي، مج 1، ج 2، ص 183، والأميني، محمد هادي، معجم المطبوعات النجفية منذ دخول الطباعة إلى النجف حتى الآن، النجف، مطبعة الآداب، الطبعة الأولى، 1385هـ (1966م)، ص 64.

73- تنظر المصادر السابقة، والخوانساري، محمد باقر الموسوي (ت 1313هـ)، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات، بيروت، الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 1411هـ (1991م)، 272/4 وما بعدها، فقد استوعب ما قيل فيه عند الشيعة.

74- السويكت، منهج المسعودي في كتابة التاريخ، ص 74.

75- أوضح ذلك عدد من النُّقاد، يُنظر التّفصيل عند: السويكت، منهج المسعودي، 109.107.

76- الخوانساري، روضات الجنّات 275/4، نقله عن الآقا محمد علي بن سميّنا المروّج.

77- المرجع السابق، 276/4.

78- 445/1.

79- السويكت، منهج المسعودي في كتابة التاريخ، ص 397، 400، وغيرها.

80- المرجع السابق نفسه.

81- ص 199.198.

82- ص 237.

83- هو قول الرّسول ﷺ: "من كنت مولاه فعلي مولاه"، قال الذهبي فيما نقله عنه ابن كثير: "متواتر أتيقن أنّ رسول الله ﷺ قاله" (ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت 774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله التركي، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1417هـ (1997م)، 681/7، وقد كتب فيه الإمام الطبري مجلدًا، قال الذهبي: "فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق" (تذكرة الحفاظ أو طبقات الحفاظ، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419هـ/ 1998م، 203/2)، وللذهبي رسالة طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، طُبعت بتحقيق عبدالعزيز الطباطبائي، ووردت للحديث ألفاظ وزيادات كثيرة، وكُتبت فيه بحوث.

84- ص 221.

85- لسان الميزان، 531/5.

86- المقدمة، ص 7.

87- ابن العربي، محمد بن عبدالله المالكي (ت 543هـ)، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى عليه وسلم، تعليق: محب الدين الخطيب، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، الطبعة الأولى، 1419هـ، ص 249.

- 88- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم الحراني (ت 728هـ)، منهاج السُنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1406هـ (1986م)، 84/4.
- 89- ختم الدكتور السويكت مبحثه عن الأقوال في المسعودي بكلام في غاية الدقة والإنصاف، وممّا قال: "فإنّ أعمال المسعودي . على الرّغم ممّا ذُكر حولها من ملاحظات كثيرة - ما عدا الملاحظات المتعلقة بتاريخ الصحابة - فإنّها أعمال علمية ضخمة، وعلى قدر كبير من الأهمية، ولا سيما إذا تذكرنا تلك المجموعات والسلاسل المفقودة، وذلك لما تميزت به تلك الأعمال من تنوع في مصادرها، وبما احتوت عليه من علوم ومعارف تناولت شتى مجالات الحياة، وما انفرد به من أصالة في الموضوع، وإذا كُنّا نُطالب المسعودي أو نطمع أن يُخرِج لنا كل لون منها على حدة في بحث متكامل الأجزاء، محكم الأداء، لا تجد إليه الخرافة طريقيًا، ولا الأسطورة بابًا، فإننا قد نكون غير عادلين في مطلبنا" (ينظر منهج المسعودي في كتابة التاريخ، ص 449).
- 90- في الطبعة التي صورتها مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة كُتبت وفاته على صفحة الغلاف سنة (507هـ)، وهذا تصرف من المكتبة، وقد خلطوا بين المصنف وبين محمد بن طاهر المقدسي المشهور ابن القيسراني (ت 507هـ).
- 91- طبع بتحقيق المستشرق كلمان هوار، من عام 1899 م إلى عام 1919م، ثم نشرته مكتبة الأسد في طهران سنة 1920م، وصوّرتة مكتبة الثقافة الدينية في القاهرة، دون أن تذكر المحقق، أما قول الزركلي بأن أجزاء من الكتاب لا تزال مخطوطة (الأعلام، 253/7)، فمؤكد أنه لم يطلع على تمة تحقيقه.
- 92- البدء والتاريخ، 8/1.
- 93- كشف الظنون، 227/1.
- 94- وجعل حاجي خليفة وفاته سنة 340هـ (المصدر السابق نفسه).
- 95- ابن العديم، عمر بن أحمد (ت 660 هـ)، بغية الطلب في تاريخ حلب، نشر: سهيل زكار، بيروت، دار الفكر، دت، 348/1، 359، 367، 387، 3927/9.
- 96- ابن الوردي، عمر بن المظفر البكري الحلبي (ت 852هـ)، خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تحقيق: أنور محمود زناتي، القاهرة، مكتبة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1428هـ (2008م) ص 415-420.
- 97- 6955/2.
- 98- بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 62/3.
- 99- كذا ذكره بروكلمان، بينما أثبتته محقق الكتاب المستشرق زوتنبرج: ((غرر أخبار ملوك الفرس وسيرهم))، وقد وردت له تسميات عدة، فيحتاج إلى تحرير، والمحقق نَسب الكتاب للثعالبي أبو منصور عبدالمك بن محمد، بينما يرى مجتبى مينوئى مُقَدِّم النسخة المصوّرة من طبعة باريس أنه للثعالبي أبو منصور حسين بن محمد المرغني، وهما متعاصران، اشتركا في الكُنية واللقب (تنظر طبعة 1963م، المصورة من طبعة باريس سنة 1900م، طهران، مكتبة الأسد، ص و). أمّا نصّ كلام الثعالبي عن كتاب ((البدء والتاريخ)) فهو في ص 501.
- 100- تاريخ الأدب العربي، 62/3.
- 101- معجم البلدان، 79/3.
- 102- بدأ بنشره من عام 1899 م إلى عام 1919م، مدينة شالون، باريس، مطبعة برطرنند.
- 103- الأعلام، 253/7.

- 104- المرجع السابق، 134/1.
- 105- 1/11، v111، 1x.
- 106- تاريخ الأدب العربي، 62/3.
- 107- ينظر عند: سركيس، يوسف بن إليان (ت 1351هـ)، معجم المطبوعات العربية والمعربة، القاهرة، مطبعة سركيس، 1346هـ (1928م)، 242/1.
- 108- البدء والتاريخ، 6/1.
- 109- 152/2.
- 110- 181/2.
- 111- تاريخ الأدب العربي، 62/3.
- 112- الأعلام، 253/7.
- 113- وقد جمعهم، ولكن لم أعر على تراجم أغلبيهم.
- 114- فمثلاً: لعنه معاوية (17/1، 177/2، 226/5، 72/6)، وهند بنت عتبة (203/4)، ولعنه كذلك لأبي لؤلؤة المجوسي (189/5، 201)، وتبرؤه من عيب الصحابة (202/5)، وسبه للباطنية، قال: "السِّرذمة الخسيصة الموسومة بالباطنية بالطَّعن على هذه الشَّرائع والقُدح فيها، وإيراد أعماد الحقد والضَّغينة للإسلام وأهله" (45/5)، وينظر 6/4، 51/5، 134:133)، ولما ذكر فيرق الشَّيعة قال: "ويجمعهم كلهم الزَّيدية والإمامية، ولقهم المذموم الرَّاضة" (124/5)، ولما ذكر قصة مقتل الحسين رضي الله عنه قال: "واعلم أن للروافض في هذه القصة من الزَّيادات والتَّهويل شيئاً غير قليل" (13/6)، وقوله عن مهدي الشَّيعة: "وللشيعة فيه أشعار كثيرة وأسطار بعيدة" (181/2)، وإثباته للمعجزات ورده على منكريها (174:173/4، 25/5)، وكلامه عن الملل والنَّحل (1/4 وما بعدها)، ومقالات أهل الإسلام (121/5 وما بعدها).
- 115- ثم اطلَّعت على أطروحة علمية بهذا الخصوص - كما سيأتي بعاليه - ولكن الباحث وقع في إشكالية علمية؛ وذلك أنَّه جزم في البداية بأنَّ الكتاب للمقدسي فصبغ جميع معلوماته واستنتاجاته على هذه النَّتيجة المسبقة، ولم يوسع دائرة البحث عن احتمالات أخرى، فوقع في بعض المواضع في حيرة شديدة مع تغاضيه عن مسائل علمية مهمة تُناقض نتيجته، يأتي طرف منها، خاصة أنَّه لم يرجع للمخطوط فيما يظهر.
- 116- نصَّار، تطور كتابة السيرة النبوية، ص 225.
- 117- البساطي، محمد السيد إبراهيم، المطهر المقدسي ومنهجه التَّاريخي في كتاب البدء والتَّاريخ، رسالة لم تطبع مقدمة لنيل درجة العالمية الدكتوراه، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ والحضارة، 1429هـ (2008م).
- 118- منها النَّظر إلى طبقة الشَّيوخ، فمثلاً: بناءً على تحديد المؤلف لولادة المقدسي ووفاته نجد أنَّ بين ولادته وبين وفاة وكيع بن الجراح (108) سنوات تقريباً وبينهما شيخ واحد، وهذا محال، وقد تكلَّف المؤلف فرداً رواية المقدسي عن هارون بن كامل (ت 283هـ)، ومن العجيب أنَّ المؤلف أهمل رواية المقدسي عن نعيم بن حماد، فلم يذكره من شيوخه، وقد روى عنه ثمان روايات (البدء والتاريخ 168:165/2)، والسَّبب هو تقدم وفاة نعيم بن حماد (ت 228هـ) مما يوقعه في ورطة علمية كبيرة. وسبب تحديد المؤلف وفاة المقدسي بأنَّها بعد سنة (390هـ) لما جاء في الكتاب بإخباره عن معدن ظهر في ذلك التاريخ (78/4)، ولكن يمكن أن يُفهم من ذلك النَّص أنَّه مُدرج على الكتاب وليس من كلام المقدسي، ففيه: "وظهر هذا في سنة تسعين وثلاثمائة، وزيد هذا الفصل في هذا الكتاب لأنه من العجائب"، ثم لماذا توقف المصنف في تاريخه إلى خلافة المطيع سنة (334هـ)؟ وهل

يعقل أن يعيش المقدسي بعد تصنيفه لهذا الكتاب قرابة (35) سنة ولم يُضف أي شيء لكتابه هذا؟! والله أعلم.

119- 10.9/1

120- 180/4

121- كشف الظنون، 227/1، وهذا مقبس من كلام المصنف نفسه (البدء والتاريخ، 65/1).

122- تاريخ الأدب العربي، 62/3.

123- تاريخ التراث العربي، مج 1، ج 2، ص 187.

124- 242، 131/4، 621/5.

125- روزنثال، فرانز، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح أحمد العلي، بيروت، مؤسسة الرسالة،

الطبعة الثانية، 1403هـ (1983م)، ص 161.

126- تطور كتابة السيرة، ص 233، 226.

127- تنظر مقدمة محقق الكتاب بما فيها مقال محمد كرد علي (علي بن ربن الطبري، الدين والدولة في

إثبات نبوة النبي محمد ﷺ، تحقيق: عادل نومض، بيروت، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، 1393هـ

(1973م)، ص 8، 25، 26).

128- الورسامي، أحمد بن حمدان الرّازي (ت 322هـ)، أعلام النبوة، تحقيق: صلاح الصّاوي و غلام رضا

أعواني، إنجمن، إيران، الجمعية الفلسفية لإيرانية الملكية، الطبعة الأولى، 1397هـ، ص 70، 76، 147، 149،

173 وما بعدها.

129- يُنتبه إلى أنّ نصّار أشار إلى كتاب ((علل الشّرايع)) لمحمد بن علي بن بابويه الرّافضي (ت 381هـ)

كمصدر لعلل الأحكام، ولكن هذا الكتاب من مصادر الشّيعيّة الشّنيعة، وقد كتب الدكتور محمد عبدالمعتم

البري دراسة نقدية لهذا الكتاب بعنوان ((الجزور اليهودية للشّيعيّة في كتاب علل الشّرايع)).

130- ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي (ت 321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت،

دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1987م، 282/1.

131- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن إدريس الرازي (ت 327هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: اسعد

محمد الطيب، مكة المكرمة، مكتبة نزار الباز، الطبعة الثالثة، 1419هـ، 3297/10.

132- الثّعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو

محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1422هـ

(2002م)، 22/9.

133- أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت 430هـ)، دلائل النبوة، تحقيق: محمد رواس قلعه جي

وعبدالبرعباس، بيروت، دار النفايس، الطبعة الثانية، 1406هـ (1986م)، 364/1.

134- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ)، النّكت والعيون أو تفسير الماوردي، تحقيق: السيد

ابن عبدالمقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ومؤسسة الكتب الثقافية، دت، 286/5،

109/6.

135- الشّامي، محمد بن يوسف الصّالحي (ت 942هـ)، سبل الهدى والرّشاد في سيرة خير العباد، تحقيق:

عادل عبدالموجود وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1414هـ (1993م)، 446/2.

- 136- ابن هشام، عبدالمملك بن هشام الحميري (ت 213هـ)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلي، القاهرة، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، 1375 هـ (1955م)، 481/1.
- 137- عبدالرزاق، بن همام الصنعاني (ت 211هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1403هـ، 390.389/5.
- 138- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دارصادر، الطبعة الأولى، 1968م، 227/1.
- 139- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير جرير (ت 310هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، الطبعة من الثانية إلى الرابعة، 372370/2.
- 140- الأجرى، محمد بن الحسين البغدادي (ت 360هـ)، الشريعة، تحقيق: عبدالله الدميجي، الرياض، دار الوطن، الطبعة الثانية، 1420هـ (1999م)، 1673.1672/4.
- 141- الخركوشي، عبدالمملك بن محمد النيسابوري (ت 407هـ)، شرف المصطفى، تحقيق: السيد نبيل الغمري آل باعلوي، مكة المكرمة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1424هـ، 353.352/3.
- 142- دلائل النبوة، 203.200/1.
- 143- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق: عبدالمعطي قلعي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1405هـ، 468.467/2.
- 144- ينظر سبل الهدى والرشاد، 231/3.
- 145- ينظر المصدر السابق، 232/3.
- 146- السيرة النبوية، 191/1.
- 147- الفاكهي، محمد بن إسحاق (ت 272هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: عبدالمملك ابن دهيش، بيروت، دار خضر، الطبعة الثانية، 1414هـ، 86/4.
- 148- ابن هشام، السيرة النبوية، 636/2.
- 149- الواقدي، محمد بن عمر (ت 207هـ)، المغازي، تحقيق مارسدن جونس، بيروت، عالم الكتب، د. ت، 175/1.
- 150- البدء والتاريخ، 149/1.
- 151- نفسه، 38/2.
- 152- نفسه، 84/2.
- 153- نفسه، 11/5.
- 154- ينظر مثلاً: 135/4، 139.137، 145، 154، 159، 163، 166، 171، 175، 16/5، 33، 61.58، 67.
- 155- نفسه، 33.30/5.
- 156- نفسه، 29.28/5.
- 157- نفسه، 159/2.